

النظام العربي والمسألة الفلسطينية

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد ملامح استراتيجية النظام العربي اتجاه المسألة الفلسطينية خلال الفترة الممتدة منذ حرب ١٩٤٨م وحتى مرحلة ما بعد اوسلو من خلال تناول الموقف العربي من المسألة الفلسطينية وتطورها بالإضافة إلى التطرق للنظام العربي بين النهج التسويى والنهج الرفض وصولاً إلى اتفاقية كامب ديفيد وأهميتها في معادلة المسألة الفلسطينية وبعد ذلك دور الخلافات العربية _ العربية في تراجع الاهتمام بالمسألة الفلسطينية إلى الاندفاع العربي نحو نهج التسويى وتأثيره على المسألة الفلسطينية .

فلقد توجهت أهداف النظام العربي في المراحل الأولى لتأسيس جامعة الدول العربية، لمواجهة مخاطر الصهيونية (والدفاع عن كيان فلسطين والذي هو جزء لا يتجزأ من كيان البلاد العربية الأخرى^(١)).

انطلاقاً من هذا التوجه اتسمت الاستراتيجية العربية في أهم ركائزها خلال الفترة ٤٨ - وحتى اندلاع حرب ١٩٦٧م بالمواقف الراضة لإسرائيل كدولة وكمشروع صهيوني استيطاني على أرض عربية. وكانت أهم ملامح هذه الاستراتيجية تتمثل بعدم الاعتراف أو التعامل معها اقتصادياً أو دبلوماسياً.

وحقيقة الأمر هو أن الموقف العربي من مسألة الصراع، والذي استند إلى هذا التوجه الاستراتيجي خلال تلك الفترة، قد ظل أسير المجابهة السلبية محلياً ودولياً ، ولذا فإن تلك الاستراتيجية لم تكن كافية لإدارة شاملة للصراع مع إسرائيل على نحو يكفل زمام المبادرة في أيدي الدول العربية^(٢).

(١) مؤتمرات القمة العربية قراراتها وبياناتها، ١٩٧٦ - ١٩٤٥، الأمانة العامة لجامعة الدول العربية) ١٩٩٦م، ص ٢٣.

(٢) حسان نافعة، الجامعة العربية في ظل التسوية، سيناريوهات المستقبل، مجلة عالم الفكر، الكويت، أبريل / يونيو ١٩٩٧، ص ٣٥.

ضمن هذا الإطار برز التحرك منذ عام ١٩٤٨م على عدة مستويات يمكن إجمالها على النحو التالي^(١) :

١. التنسيق بين الدول العربية فيما يتعلق بإمكانيات اتخاذ القرارات والمواقف المشتركة.

٢. دعم التوجه لإنشاء كيان فلسطيني مستقل ومساندة الشعب الفلسطيني في بلدان الشتات.

٣. دعم المسألة الفلسطينية دولياً.

تمثلت الخطوة الرئيسية الأولى لموقف النظام العربي تجاه مسألة الفلسطينية بالرفض المطلق لقرار تقسيم فلسطين من جانب الأنظمة العربية في حينه.

وترافق هذا الرفض مع تصاعد وتيرة الاشتباكات العنيفة بين أطراف الصراع في ضوء موافقة الأمم المتحدة على هذا القرار فعلى الصعيد الفلسطيني بدأ القتال يتجدد ويعم أغلب مدن وقرى فلسطين بعد تأليف "قيادة الجهاد المقدس" وفي نفس السياق تم في مطلع عام ١٩٤٨م تشكيل "جيش الإنقاذ" وكان لتشكيل هذا الجيش بقيادة عربية أهمية بارزة على الصعيد العربي، إذ لم يكن يضم المجاهدين الفلسطينيين وحسب وإنما أيضاً المتطوعين العرب من الأقطار العربية المختلفة^(٢).

كما كان له دور بارز عسكرياً على صعيد مجابهة "القوات الإسرائيلية التي أصبحت مع بداية ١٩٤٧ تفوقه بأضعاف مضاعفة سواء من حيث العدد أو الأسلحة

(١) علاء الدين هلال، مفهوم الاستراتيجية في العلوم الاجتماعية ، مجلة عالم الفكر، السنة الأولى ، العدد ٤، إبريل ١٩٨٨م ص ١٩.

(٢) محمد حسنين هيكل، المفاوضات السرية بين العرب وإسرائيل، دار الشروق، الطبعة الرابعة، ١٩٩٦م، القاهرة، ص ٢٧٨.

أما على الصعيد الرسمي فقد جوبه قرار التقسيم بالمجابهة العسكرية مع "إسرائيل" وذلك في ضوء قرار الجامعة العربية بتاريخ ١٢/٤/١٩٤٨م^(١).

وكان من نتاج ذلك اشتراك عدد من الدول العربية بجيوشها النظامية في المعركة ضد إسرائيل. ضمن هذا السياق برزت معالم المأزق العربي والمتمثل في عجز النظام العربي في تلك الفترة عن مجابهة قرار التقسيم وبالتالي التأثير الفاعل في عملية الصراع.

فالدول العربية التي شاركت رسمياً بقواتها في حرب ١٩٤٨م لم يكن بمقدورها مجابهة إسرائيل عسكرياً وسياسياً وكان مصيرها الإخفاق الكامل. فقد بلغ على سبيل المثال إجمالي القوات العربية التي تم حشدتها داخل فلسطين وعلى حدودها حوالي ٤٦.٨٠٠ جندي، مقابل ٩٧.٨٠٠ جندي تم حشدهم إلى الجانب الإسرائيلي^(٢)، إضافة إلى فساد الأسلحة وعدم توفر التنسيق على الصعيد العربي وتواطؤ عدداً من الحكام العرب مع الغرب. أما على الصعيد السياسي فقد كان لوقوف الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي وعدد من الدول الأوروبية ضد التدخل العسكري للدول العربية في فلسطين، أثره البارز في حسم المعارك لصالح إسرائيل وكانت أبرز نتائج تلك الحرب التي مثلت هزيمة فادحة على صعيد المجابهة مع إسرائيل تكمن في استيلاء إسرائيل على المزيد من الأراضي الفلسطينية التي أجازها قرار التقسيم من جهة وإرغام الدول العربية على إبرام اتفاقيات هدنة معها من جهة أخرى^(٣). كما شكلت اتفاقيات الهدنة في إطار (مؤتمر لوزان) أولى المحاولات لتحويل مسار الصراع باتجاه سلمي ودفع الدول العربية للقبول بهذا الحل^(٤). وبالمقابل اضطرت الدول العربية إلى اتخاذ موقف أكثر ليونة تجاه مشروع قرار (لجنة التوثيق) بعضوية كل من الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا وتركيا

(١) محمد حسنين هيكل، مصدر سابق، ص ٢٥٦.

(٢) أنظر حسن نافعة، مصدر سابق، ص ٣٧.

(٣) هنري كتن، فلسطين في ضوء الحق والعدل، بيروت، ١٩٧٠، ص ٣٨.

(٤) حسن نافعة، مصدر سابق، ص ٤٣.

الذي تم عرضه على الجمعية العامة للأمم المتحدة عام ١٩٥٠م بشأن عقد مفاوضات مباشرة بين العرب وإسرائيل ففي حين بدأ التصلب الواضح على موقف إسرائيل التي كانت تطالب بإلغاء تلك اللجنة تماماً لاعتبارات تكتيكية محضة، كان هاجس الأنظمة العربية في حينه هو مجرد المطالبة بتوسيع قاعدة لجنة التوثيق الدولية وزيادة عدد الدول الأعضاء فيها^(١) وحسب.

والواقع أن الموقف العربي الرسمي ظل منذ حرب ١٩٤٨م وحتى عام ١٩٥٦م يميل إلى تحاشي الصدام الفعلي مع إسرائيل عسكرياً وسياسياً على الرغم من قناعة الدول العربية في إطار الجامعة العربية بخطورة التفوق العسكري لإسرائيل والدعم السياسي الذي تحظى به من دول الغرب والولايات المتحدة بصورة متزايدة.

وهو الأمر الذي أدى إلى إفراغ (معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي) المبرمة بين الدول العربية عام ١٩٥٠م من مدلولاتها العملية والفعالية، وقاد في نهايته إلى جعلها مجرد تعبير عن الحد الأدنى للالتزام الأدبي بالمسألة القومية وحسب.

أما الفترة (١٩٥٦-١٩٦٧) فقد تميزت بالتصلب في الموقف العربي نتيجة لتصاعد التيار القومي وللسياسة الناصرية المعادية بشكل سافر للإمبريالية والصهيونية.

فقد أدى الاعتداء الثلاثي على مصر إلى دفع التضامن العربي - الشعبي والرسمي إلى مداه الأقصى على الرغم من محاولات الغرب المتعددة بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية لدفع المنطقة للارتقاء في أحضان الأحلاف العسكرية الموالية لها، وعلى الرغم من وجود القواعد العسكرية على سبيل المثال في كل من العراق وليبيا واليمن الجنوبي والاستعانة بتلك القواعد لدعم هذا العدوان وكان من شأن ذلك تعزيز التنسيق العربي من جهة والدعم المتزايد للقضية الفلسطينية من جهة أخرى، ففي سياق الرد على مشروع إسرائيل لتحويل مياه نهر الأردن قامت الجامعة العربية على

(١) محمد حسين هيكل، مصدر سابق، ص ٧٢.

سبيل المثال في عام ١٩٦٠ بإقرار اللجنة الفنية المكلفة ببحث إمكانيات الاستفادة من مياه هذا النهر وروافده.

كما قرر هذا المؤتمر في القمة المنعقدة عام ١٩٦٤م (إنشاء هيئة استغلال نهر الأردن وروافده) والتي كان من مهامها تخطيط وتنفيذ المشاريع العربية لاستغلال مياه هذا النهر، كرد حاسم على التحرك الإسرائيلي^(١).

وعلى مستوى التنسيق العربي تحسباً لاحتمالات المجابهة العسكرية مع إسرائيل تم تشكيل (القيادة العربية الموحدة) بقرار من نفس المؤتمر وفي ضوء الاعتداءات الإسرائيلية المتكررة ضد سوريا منذ عام ١٩٦٦م تم عقد عددا من الاتفاقيات الثنائية بين مصر وسوريا والعراق ومصر والأردن. كما كان لقرار إنشاء كيان فلسطيني مستقل عام ١٩٦٤م بإيعاز من دول الجامعة العربية أثره البالغ على صعود تطور الحركة الوطنية الفلسطينية ودعمها عسكرياً ومادياً وسياسياً.

شكلت إسرائيل منذ قيامها عام ١٩٤٨م ولا زالت تشكل خطراً جسيماً على الأمة العربية وتهديداً مباشراً على النظام العربي من كافة الأصعدة. بالإضافة إلى استيلائها على جزء من الوطن العربي واقتلاع أهله وتشريدهم واصلت إسرائيل ولا تزال تواصل سياستها العدوانية ليس تجاه الشعب الفلسطيني فحسب، بل وتجاه الدول العربية أيضاً. وأصبحت تشكل بذلك خطراً اقتصادياً وعسكرياً وسياسياً على الأمن القومي العربي.

فقد واصلت منذ توقيع اتفاقية الهدنة (١٩٤٩) اعتداءاتها عبر الخطوط الحدودية على أراضي الدول العربية المجاورة بصورة متكررة، كما شاركت في العدوان الثلاثي لعام (١٩٦٥) بصورة مكثفة. وكان من جراء تلك السياسات العدوانية إدانة إسرائيل لأكثر من مرة من قبل مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة.

(١) موشيه زاك، النزاع العربي الإسرائيلي بن فكي كماشة الدول العظيمة، ترجمة وإصدار دار الجليل للدراسات الفلسطينية، الطبعة الأولى ١٩٨٨، ص ١٣٦.

كما أن إسرائيل رفضت أكثر من مرة تلك الإدانات بل ولم تلتزم بها مطلقاً. إضافة إلى ذلك مارست إسرائيل العمل على شق الصف العربي بإثارة النعرات الطائفية والعنصرية بين الأقليات في الوطن العربي وتزويدها بالسلاح والمال بهدف "الحيلولة دون قيام وحدة وطنية بين أبناء الشعب الواحد في كل قطر عربي وبالتالي عدم قيام وحدة عامة"^(١).

وعلى المستوى الآخر حاربت كل الاتجاهات والتيارات السياسية والفكرية التقدمية في الوطن العربي وسعت لاستنفاد الطاقات الاقتصادية (وخاصة المائية) وهدرها وتعطيل المشاريع التنموية وإجهاضها وإرهاق ميزانيات الدول العربية نظراً لاضطرار تلك الدول لرصد مبالغ هائلة لشراء الأسلحة وتحديث الجيوش بغرض تعزيز الإمكانيات الفاعلة التي جاءت في أغلب الأحيان على حساب مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ولذا يمكن القول أن الاستراتيجية العربية لم تكن بالمستوى المطلوب للمجابهة الفعلية بالرغم من الاختلال الواضح في ميزان القوى لصالح إسرائيل خلال هذه المرحلة.

أولاً: النظام العربي بين نهج التسوية وموقف الرفض للحلول السلمية :

لقد كانت مسألة الصراع مع إسرائيل من جانب ومحاولة الوصول إلى استرجاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني من جانب آخر تشكل أهم قضية في النظام العربي خلال فترة ١٩٦٤ وحتى ١٩٧٣، إذ كان ينظر إلى مسألة الفلسطينية على أنها صراع وجود وليس حدود.

فلقد تمثل الموقف العربي في بدايات مرحله الأولى حتى حرب ١٩٦٧ برفض جميع مشاريع السلام التي تتضمن تفريطاً في المسألة الفلسطينية مما دفع

(١) إسماعيل ياغي، الجذور التاريخية للقضية الفلسطينية، دار المريخ للنشر، الرياض، ١٩٨٣، ص ١٣٦.

بالدول العربية لرفض أية مبادرة سلمية مع إسرائيل وفي الوقت نفسه ظلت الدول العربية تنظر إلى إسرائيل خطراً يهدد بقاء النظام العربي والوجود القوي في المنطقة بالجملة.

وشكلت هزيمة ١٩٦٧ نقطة البداية لمرحلة جديدة من مراحل تطور الموقف العربي اتجاه المسألة الفلسطينية، بعد أن بات واضحاً أن المرحلة التي أعقبت تلك الهزيمة قد شهدت انتقال النظام العربي إلى مرحلة الدفاع.

وفي هذا السياق تم تأطير المسألة الفلسطينية في مسألة أوسع وهي مسألة إزالة آثار عدوان ١٩٦٧ وعلى الرغم من أن هذا التطور كان يمكن أن يمثل مصدر قوة للمسألة الفلسطينية على اعتبار أنه يجسد طابعها العربي وشمولية الخطر الصهيوني تجاه جميع الدول العربية فإنه من الواضح أنه قد فتح الطريق من ناحية أخرى لأهداف آنية مبنية على نظرة قطرية للأمور الأمر الذي أدى في المنظور الزمني السريع إلى تغير الأوليات العربية.

ويبدو هذا واضحاً من خلال تأكيد قمة الخرطوم لعام ١٩٦٧ والمتركة حول هدف إزالة آثار العدوان وفي حلول حديث عن حق الشعب الفلسطيني في وطنه محل الحديث عن تحرير فلسطين من الصهيونية^(١).

وفي نفس الوقت استمرت الدول العربية في رفضها للحلول السلمية مؤكدة على أن الأمن العربي لا يمكن أن يتحقق مع وجود المشروع الصهيوني في حدود ما قبل ١٩٦٧.

والواقع أنه لم يطرأ تغيير على هذا الموقف حتى حلول حرب ١٩٧٣ م. أما بعد الحرب فقد طرأ تطور هام في المسألة الفلسطينية، كحصول نتائج تلك الحرب على اعتماد مبدأ التفاوض مع إسرائيل للوصول إلى تسوية سلمية.

تركزت أهداف النظام العربي منذ حرب أكتوبر ١٩٧٣ م على السعي لتحقيق مطلبين مرحليين رئيسيين، هما استعادة الأراضي العربية المحتلة في تلك الحرب،

(١) <http://www.arableagueonline.org/arablague/arabic/vel/2anjsp2/evel-id=202>

واسترجاع الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ضمن هذا التوجه الاستراتيجي العام، كان إجحام هذا النظام عن اتخاذ موقف جماعي إيجابي من فرص التسوية السلمية لمسألة الصراع العربي والفلسطيني الإسرائيلي المتاحة منذ عام ١٩٤٨م هو الأكثر بروزاً في مسار تطور موقف هذا النظام، على الرغم من أنه كان في أكثر من مرة مهياً لقبول حل تسوية مع إسرائيل^(١). وحتى بعد اندلاع حرب أكتوبر عام ١٩٧٣م بفترة وجيزة ظلت تلك المطالب تشكل أهداف العمل العربي الرئيسية.

وقد أكد مؤتمر القمة العربية في نوفمبر عام ١٩٧٣م في الجزائر على ذلك التوجه حيث جاءت قرارات القمة تؤكد على ضرورة: "التحرير الكامل للأراضي العربية المحتلة في عدوان ١٩٦٧"^(٢). من جهة، والالتزام - بما أسمته قرارات هذا المؤتمر باستعادة الحقوق للشعب الفلسطيني "من جهة أخرى إضافة إلى التأكيد على هدف" تحرير مدينة القدس العربية^(٣)، والاعتراف بمنظمة التحرير الفلسطينية، كممثل شرعي ووحيد للشعب الفلسطيني^(٤)، وفي ضوء هذا التوجه العام للموقف العربي الرسمي من جهة والتعنت الإسرائيلي فيما يتعلق برفضها للمطالب العربية من جهة أخرى، بدأت في حينها أن احتمالات تسوية المسألة الفلسطينية بالوسائل السلمية هي أبعد ما تكون على أرض الواقع. على أن التطورات على الصعيد العربي قد أسفرت في أعقاب الفترة التي تلت حرب أكتوبر عن تحول واضح في منحى تطور موقف النظام العربي من مسألة الصراع العربي الفلسطيني الإسرائيلي إجمالاً، وفيما يتعلق باحتمالات القبول بمبدأ التسوية السياسية على وجه الخصوص.

فقد عكست التطورات المتلاحقة منذ تلك الفترة الاستعداد المتزايد لدى عدد من الدول العربية للقبول بهذا الخيار. برز التوجه السلمي في السياسة العربية بشكل

(١) يرجع الرفض العربي في كافة الأحيان لأسباب تتعلق بتعنت الموقف الإسرائيلي بالأساس.

(٢) وثائق فلسطين، ١٨٨٢-١٨٧٧ منشورات م.ت.ف تونس ١٩٨٨، ص ٤٢٤.

(٣) وثائق فلسطين، مصدر سابق، ص ٤٢٤.

(٤) وثائق فلسطين، مصدر سابق، ص ٤٢٤.

واضح ومحدد بعد تبني مصر - السادات لقيادة محور هذا التوجه^(١)، الذي شاركت فيه السعودية كطرف آخر إلى جانب مصر في تحديد معالمه وأسسه، في نطاق ما سمي بسياسة الاعتدال باطراد وتيرة اندفاعها نحو خيار الحل السلمي للمسألة الفلسطينية كاستجابة لرغبة ممثلي هذا التوجه السياسي الاستراتيجي، للتسليم بالأمر الواقع تجاه إسرائيل والنظر إليها كحقيقة قائمة من جهة، واعتبار خيار المجابهة العسكرية معها في حكم الأمر المتعذر، بل والمستحيل في ظل موازين القوى الاستراتيجية والسياسية الراهنة من جهة أخرى.

يضاف إلى ذلك اعتقاد تلك الدول أن فرصة التسوية ستقود إلى الحد من السياسة العدوانية والتوسعية لإسرائيل، كما ستؤدي بالضرورة إلى حل واقعي ومقبول نسبياً للمسألة الفلسطينية^(٢).

لذلك برزت تحركات مؤيدي سياسة الاعتدال باتجاه العمل على إيجاد "حل نهائي" وتسوية دائمة، أي تجاوز الاستراتيجية العربية السابقة، والتي تركز على الطابع المرحلي للتحرك العربي تجاه المسألة الفلسطينية والمتمثل أساساً بشعار العمل على "إزالة آثار العدوان" من هنا جاءت دعوات هذا المحور للبحث عن تسوية ترتكز إلى الخيار السياسي كبديل لخيار المجابهة العسكرية، الأمر الذي يتضمن استعداد دول هذا المحور ومؤيديه للتعامل مع صيغة الحل السلمي المنشود وفقاً لتطبيق قرار (٢٤٢) كأساس للتسوية والذي ينص على ضرورة انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية لعام ١٩٦٧م مقابل الاعتراف المتبادل ما بينها وبين النظام العربي.

في هذا الصدد ينبغي التنويه إلى أن قرار (٢٤٢) لا يشكل "حلاً وسطاً" للمسألة الفلسطينية، أي لا يمكن له أن يشكل أساساً لتسوية حقيقية ويرجع ذلك لجملة من الاعتبارات التي تتعلق بالتفسير الإسرائيلي له، حيث يقول حسن نافعة

(١) حبيب قهوجي، مسيرة السادات الاستسلامية من زيارة القدس المحتلة حتى صفة كامب ديفيد، إصدار مؤسسة الأرض للدراسات الفلسطينية، دمشق ١٩٧٨، ص ٤٧.

(٢) فيليب ر وندو، الشرق الأوسط في سعيه إلى السلام، ترجمة كمال الخولي، المنشورات العربية ش.م.ل بيروت، لبنان، ١٩٨٢، ص، ١٥٩.

في هذا السياق "... وعلى الرغم من موافقة إسرائيل رسمياً على القرار" المقصود هنا القرار ٢٤٢ إلا أنها فسرتة على النحو الذي يجعل وضعه موضع التنفيذ مسألة تكاد تكون مستحيلة^(١)، ويضيف .. "والواقع أن التفسير الإسرائيلي للقرار تجاوز كثيراً ليس فقط روح القرار وإنما نصوصه أيضاً. فالقرار لا ينص على مفاوضات مباشرة وتمسكت إسرائيل بمفاوضات مباشرة، والقرار لا ينص على "تطبيع" العلاقات ولا يتطلب أكثر من الاعتراف بالآخر، وأصرت إسرائيل على ما هو أكثر من الاعتراف لكن الأهم من ذلك كله أن إسرائيل رفضت مطلقاً الانسحاب من كل الأراضي المحتلة^(٢).

وعلى الجانب الآخر يمكن التأكيد على أن القرار (٢٤٢) لا يوفر حتى الحد الأدنى للمطالب العربية. فالقرار يشكل قبل كل شيء ضماناً لحق إسرائيل في العيش بسلام وأمان" .. داخل حدود آمنة متعرف بها^(٣). وعلى الجانب الآخر يغفل هذا القرار أي اعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني والمتمثلة في كل من حق العودة وتقرير المصير والسيادة الوطنية في إطار دولة فلسطينية مستقلة، بل يتضمن على العكس من ذلك مجرد الإشارة إلى المسألة الفلسطينية باعتبارها "قضية لاجئين" وحسب.

وعلى الرغم من كافة هذه الثغرات التي ينطوي عليها هذا القرار فقد كان الهاجس محور سياسة الاعتدال هو القبول بالحل السلمي على أساسه ووفقاً لمضامينه. برزت ملامح سياسة الاعتدال على الصعيد العربي في بداية عقد السبعينات، عقب تولي السادات الحكم في مصر، فمع بداية عام ١٩٧٢م، جاء ما يؤكد تهيؤ مصر السادات في نطاق سياسة الاعتدال هذه للقبول بالتسوية السلمية ففي ٢/٤ من نفس السنة أعلن السادات عن استعداده لفتح قناة السويس للملاحة

(١) حسن نافعة، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٢) حسن نافعة، مصدر سابق، ص ٤٤.

(٣) للمزيد أنظر نص القرار ٢٤٢ لسنة ١٩٦٧، منشورات المركز الإعلامي للأمم المتحدة،

طرابلس ١٩٩٥م.

الدولية، بما يعني أيضاً حق إسرائيل في عبورها، مقابل الانسحاب الجزئي لها من سيناء^(١).

والواضح أن هذا الموقف إنما يشكل تعبيراً عن سياسة النظام الساداتي ونهجها التسويبي، والتي ترمي في الجانب الأول القضاء على آثار السياسة الناصرية ومواقفها المتصلبة منذ عام ١٩٥٦ تجاه إسرائيل، كما تهدف في الجانب الآخر إلى إطلاق العنان لسياسة "الاعتدال كبديل لاستراتيجية تحرير الأراضي المحتلة".

ويأتي خطاب السادات بتاريخ ١٦/١٠/١٩٧٣ أمام مجلس الشعب المصري، كتأكيد واضح على تمسك - السادات بهذا النهج التسويبي.

فقد تضمن هذا الخطاب إعلاناً واضحاً عن قبول مصر بحضور مؤتمر سلام دولي على أساس قرارات (٢٤٢)، (٣٣٨) لمجلس الأمن الدولي مع استعدادها فتح قناة السويس أمام الملاحة الدولية، مقابل كل من مطلب انسحاب إسرائيل من الأراضي العربية عام ١٩٦٧م واستعادة ما أسماه الخطاب بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني^(٢).

ضمن هذا السياق شهدت المنطقة العربية على امتداد الفترة منذ حرب أكتوبر وحتى نهاية السبعينات جملة من التطورات التي عززت من مكانة سياسة الاعتدال، والتي باتت منذ ذلك الحين تشكل ركناً أساسياً في استراتيجية النظام العربي، وأن لم تكن - كما سنلاحظ لاحقاً - شكل مجمل مقومات هذه الاستراتيجية فقد تمكن هذا المحور تحت غطاء التعاون والتضامن العربي من استغلال نفوذه البارز للتأثير في مسار السياسة العربية الرسمية تجاه مسألة الصراع، بهدف الوصول إلى تسوية سلمية، ويرجع ذلك لجملة من الاعتبارات التي يمكن إجمالها بما يلي :

(١) انظر خطاب السادات في : مبادرة السلام، مركز الدراسات السياسية الاستراتيجية بالأهرام يناير ١٩٨٨م.

(٢) انظر فيليب روندر، الشرق الاوسطى سعيه الى السلام العربية مصدر سابق، ص ١٥٩.

- تزايد الثقل السياسي لكل من مصر والسعودية نظراً لمكانة الأولى العسكرية والاستراتيجية، ولتأثير الثانية على عدد من الدول العربية على ضوء تزايد تأثير البترودولار، كما حظيت سياسة القاهرة والرياض بدعم وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية.

- تمكن محور الاعتدال من تضيق نطاق التحرك لمعارضة النظام السوري و م.ت.ف لهذا النهج، وقد عززت من هذا التوجه جملة من المعطيات ومنها :

• اتفاق الدولتين العظمتين على ضرورة التوصل إلى تسوية سلمية نهائية ودائمة.

• تزايد الضغوطات الأمريكية لقبول الدول العربية بالمبادرات السلمية والتفاوض مع إسرائيل ضمن صيغة الدولة الفلسطينية الجزئية^(١).

شكل مؤتمر القمة العربية السابع المنعقد في أواخر أكتوبر عام ١٩٧٤ أول تجسيد لمكانة سياسة الاعتدال البارزة على صعيد موقف النظام العربي من مسألة الصراع، ذلك أن قرارات هذا المؤتمر حظيت في حينه بشبه أجماع شكل تعبيراً واضحاً ليس فقط عن بروز هذا النهج الجديد، بل عن بلورته واتساع قاعدة أنصاره ومؤيديه.

كما اتخذ هذا المؤتمر جملة من القرارات الهامة التي تؤكد على استعداد النظام العربي للقبول الصلح مع إسرائيل وعقد تسوية معها على أساس صيغة قرار (٢٤٢) في إطار المؤتمر الدولي، أما على صعيد المسألة الفلسطينية فقد جاءت قرارات هذا المؤتمر لتفتح الباب واسعاً أمام الحلول الجزئية لتلك المسألة، حين أكدت التزامها بتأييد م.ت.ف لتوجيهها "لإقامة دولة جزئية في الضفة والقطاع"^(٢).

وفي سياق تطور الأحداث على امتداد الفترة اللاحقة بدء من الواضح تلمس آثار وبصمات "سياسة الاعتدال" ونهج التسوية السلمية على منحنى تطور

(٢) حسن نافعة، مصدر سابق، ص ٤٤.

موقف النظام العربي العام. لكن تفاقم الخلافات العربية - العربية التي برزت على وجه الخصوص بعد تفرد مصر بتوقيع اتفاقيات سيناء الأولى عام ١٩٧٤ والثانية ١٩٧٥ وإقامة "تسوية جزئية" مع إسرائيل ورفض إسرائيل للانسحاب من الأراضي العربية المحتلة والإقرار بحقوق الشعب الفلسطيني الوطنية من جهة بالإضافة إلى موقف عدد من الدول العربية الراضة للحلول السلمية من جهة أخرى، بدء أن نهج التسوية لم يحظى بالإجماع العربي الكامل.

فيما اندفعت كل من مصر والأردن، "من دول الطوق" مباشرة عقب مؤتمر الجزائر ١٩٧٣ بتأييد قرار (٢٤٢) وصيغة المؤتمر الدولي كأساس للتسوية السلمية، وفي الوقت الذي احتضنت فيه مصر سياسة الخطوة خطوة كسنجيرية، وفي الوقت الذي قام به السادات بزيارة القدس، من ثم بقصد معاهدة كامب ديفيد تتوجيهاً لسياسة الحلول السلمية^(١).

اتخذت كل من ليبيا وسوريا وعدد من الفصائل الفلسطينية والجزائر والعراق واليمن الجنوبي في تلك الفترة موقف الراض لنهج التسوية وذلك في إطار "جبهة الصمود والتصدي"^(٢). وكان من شأن هذا التيار الراض للحلول السلمية أن يفرض نفسه على قرارات القمم العربية ما بين ١٩٧٨-١٩٨٠، حيث عادت مرة أخرى مسألة التأييد على العلاقة المحورية بين المسألة الفلسطينية والنظام العربي، كما تجلت في قرارات مؤتمر القمة العربي التاسع المنعقد عام ١٩٧٨ في بغداد^(٣).

وعلى غرار هذا المؤتمر جاءت قرارات مؤتمر القمة المنعقد في تونس عام ١٩٧٩ حيث أكدت على النضال من أجل القضية الفلسطينية واعتبار الوجود الإسرائيلي في فلسطين جوهر الصراع الدائر في المنطقة، إضافة إلى إدانة نهج

(١) للمزيد انظر حبيب فهوجي، مصدر سابق، ص ٤٧. وكذلك الموسوعة الفلسطينية ج ٤، ص ٦٢٥.

(٢) طاهر الشاش، المواجهة والسلام في الشرق الأوسط، دار الشروق، الطبعة الثانية، القاهرة، سنة ١٩٩٦، ص ١٠٩.

(٣) وثائق فلسطين، مصدر سابق، ص ٤٢٧.

التسوية (١).

ثانياً: اتفاقيات كامب ديفيد وأهميتها في معادلة المسألة الفلسطينية :

في منتصف سبتمبر عام ١٩٧٨م تم التوصل كل من مصر وإسرائيل برعاية الولايات المتحدة الأمريكية إلى إقرار صيغة اتفاق يقضي بوضع حد للنزاع القائم بينهما في إطار مسألة الصراع العربي الإسرائيلي وقد تحدد هذا الاتفاق في نطاق وثيقتين : تحدد الوثيقة الأولى مبادئ السلام بين إسرائيل والدول العربية إضافة إلى مقترح مشروع حكم ذاتي للضفة والقطاع.

أما الوثيقة الثانية والتي تحدد أسس التسوية السلمية بين مصر وإسرائيل (٢) فهي معروفة بتسمية (معاهدة السلام المصرية- الإسرائيلية) حيث ارتكزت هذه المعاهدة إلى جملة من الأسس والمبادئ التي تتمحور حول النقاط التالية (٣) :

- إنهاء حالة الحرب وإقامة السلام بين الطرفين.
- الاعتراف المتبادل بسيادة كل من الدولتين و بوحدهما الإقليمية واستقلالهم السياسي.
- انسحاب إسرائيل من سيناء وإعادتها لمصر.
- تطبيع العلاقات بين الطرفين.

(١) انظر وثائق فلسطين، مصدر سابق، ص ٤٣٢.

(٢) هناك إضافة إذا ذلك اتفاق سري حول لبنان، وأخرى تتعلق بصيغة المعونات الاقتصادية والعسكرية التي تكفلت الولايات المتحدة الأمريكية بتقديمها إلى مصر.

(٣) المعاهدة المصرية الإسرائيلية نصوص وردود أفعال، بيروت مؤسسة الدراسات الفلسطينية ١٩٨٢، ص ٢٠.

على أن الإطار العام الذي يحدد جوهر هذا الاتفاق، إنما هو الرغبة في إنهاء الصراع على كافة المسارات، ولذا جاءت الدعوة . كما نصت مقدمة الاتفاقية . لإقامة السلام ليس بين مصر وإسرائيل وحسب، وإنما "... بين إسرائيل وبين كل من جيرانها مصر وسوريا والأردن ولبنان"^(١).

وبالمقابل يتمثل مطلب إسرائيل لتحقيق هذا الهدف بالعمل على تحقيق جملة من الخطوات وأهمها :

- الاعتراف الكامل بها.
- إلغاء المقاطعة الاقتصادية لها من قبل النظام العربي.
- تطبيع العلاقات.

أما على الصعيد الفلسطيني فقد تضمن الاتفاق ضرورة اشتراك كل من "مصر وإسرائيل والأردن" إضافة إلى ما أسماه الاتفاق بممثلي الشعب الفلسطيني " .. في المفاوضات الخاصة بحل المشكلة الفلسطينية بكل جوانبها"^(٢).

بهدف إقامة سلطة الحكم الذاتي المنتخبة في الضفة والقطاع"^(٣). الواضح من بنود اتفاقيات كامب ديفيد ، إنها لا تمثل مجرد صيغة إقامة تسوية منفردة بين مصر وإسرائيل فحسب، وإنما تهدف أيضاً إلى إيجاد تسوية إلى ما أسمته تلك الاتفاقيات "المشكلة الفلسطينية" ضمن إطار صيغة مشروع "الحكم الذاتي في الضفة والقطاع.

والملفت للنظر في كل من الاتفاقين، صيغة معاهدة السلام المصرية . الإسرائيلية من جهة، وصيغة الاتفاق حول مشروع الحكم الذاتي هو جملة الشروط الإسرائيلية التي تشكل أساساً لمفهوم التسوية الإسرائيلية.

(١) المعاهد المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٢٢.

(٢) المعاهد المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٣) المعاهد المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٢٢.

فعلى الجانب الأول تشكل مسألة الاعتراف بها وإقامة علاقات طبيعية معها كما سبقت الإشارة لها - الشرط الرئيسي والأساسي لهذا المفهوم، وفقاً لنموذج التسوية المصري الإسرائيلي وعلى الجانب الآخر يتضمن تصور الإسرائيلي للتسوية على صعيد المسألة الفلسطينية مجرد الإقرار بصيغة "الحكم الذاتي" لفلسطيني الضفة الغربية وقطاع غزة فحسب. والتي لا تعنى أكثر من عملية ممارسة "الحكم الذاتي" محلياً وفي نطاق محدود، ذلك لأن شروط إقامة تلك السلطة المحلية يتطلب بالأساس إناطة أهم المسؤوليات السلطوية، مثل الأمن الداخلي والخارجي، بالجهات الإسرائيلية^(١).

شكلت اتفاقيات كامب ديفيد تعبيراً واضحاً عن "سياسة الاعتدال" والنهج التسويقي للنظام المصري بقيادة السادات، إذ عكست رغبة هذا النظام بالتوصل إلى تسوية، ولو جزئية مع إسرائيل، وذلك تحت وطأت عاملين :

أولاً : الاعتقاد الخاطئ بأن الانحياز للجانب الأمريكي . شكلت معاداة الاتحاد السوفيتي إحدى أهم جوانب هذا الموقف . في إطار نظم ثنائية القطبية الدولية ، سيكون من شأنه التأثير الإيجابي في الموقف الأمريكي تجاه مسألة الصراع العربي / الإسرائيلي، وبالتالي دفع إسرائيل للاستجابة للحد الأدنى من المطالب العربية.

ثانياً : رغبة النظام المصري في التخلص من أعباء عملية التسليح المضطربة، وآثارها السلبية على الاقتصاد المصري. كما أن الاندفاع المصري الشديد نحو التسوية السلمية يرجع إلى تقديره ، الخاطئ لاحتمالات ردود الفعل الإيجابية إزاء تلك الخطوة على الصعيد العربي الرسمي بل احتمالات دفع النظام العربي باتجاه السير في هذا النهج^(٢).

والواقع أن الاتفاقيات المصرية . الإسرائيلية شكلت خروجاً واضحاً عن الصف العربي، نظراً لما تمثله من تحرك منفرد من جهة، ولمدلولاتها السياسية الخطيرة على

(١) المعاهد المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٢٣.

(٢) المعاهد المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٢٥.

صعيد مسألة الصراع العربي الإسرائيلي عموماً، والمسألة الفلسطينية على وجه الخصوص.

فالاتفاقيات تشكل تجاهلاً واضحاً للحقائق الموضوعية لشروط ومقومات وأبعاد الصراع، فقد أخرجت تلك الخطوة مصر بثقلها العسكري والسياسي والبشري من ساحة الصراع وبدأ في ظل تطور مسألة الصراع، إمكانية تحييد هذا القطر العربي في معادلة الصراع مع إسرائيل أمراً ممكناً بل واقعاً لا يمكن إغفاله استراتيجياً.

إضافة إلى مدلولات الأبعاد السياسية والاستراتيجية الأخرى لهذه الاتفاقية على الصعيد العربي والفلسطيني. فالاتفاقيات كرست نهج التسوية، كما فسحت المجال لتفرد إسرائيل بالمسارات العربية المختلفة وفقاً لاستراتيجيتها الرامية إلى "تجزئة الصراع".

أما في الجانب الفلسطيني فقد شكلت تجاهلاً كاملاً لحقوق الشعب الفلسطيني بل تخلياً من جانب مصر على مطالبة إسرائيل بالاعتراف بتلك الحقوق من جهة، وإغفالاً واضحاً لدور ومكانة م. ت. ف كمثل شرعي للحركة الوطنية الفلسطينية من جهة أخرى.

فالاتفاقيات لم تأتي على ذكر الشعب الفلسطيني، وركزت على ممثلي الفلسطينيين في الضفة والقطاع فحسب، كما استبعدت م. ت. ف من أي دور في معادلة الصراع، إضافة إلى التتكر الواضح لحق العودة وتقرير المصير.

وعلى الصعيد العربي، أدت الاتفاقيات إلى تقاوم النزاعات والخلافات العربية. العربية، لما أثارته من ردود فعل سلبية من الجانب العربي، قادت في النهاية إلى تجميد عضوية مصر في جامعة الدول العربية^(١).

كما كان من أثارها ونتائجها السلبية زيادة حجم الدعم العسكري والاقتصادي الإسرائيلي من قبل الولايات المتحدة الأمريكية^(١).

(١) المعاهد المصرية الإسرائيلية، مصدر سابق، ص ٣٥.

وكان من شأن تلك الاتفاقيات أن تحد من الدور السوفيتي في معادلة الصراع وعلى صعيد مصر نفسها فقد شكلت الاتفاقيات عبئاً ثقيلاً من الناحية الاستراتيجية، إذ وضعت قيوداً ضخمة على استراتيجية الدفاع المصرية.

ثالثاً . الخلفات العربية . العربية والمسألة الفلسطينية :

قادت الأحداث المتلاحقة منذ نهاية السبعينات إلى تفاقم الخلفات العربية . العربية وخاصة تفرد مصر بتوقيع اتفاقية كامب ديفيد، وخروجها من استراتيجية العمل العربي هذا من جهة، وفي ضوء بروز الخلفات والمحاور والتكتلات العربية من جهة أخرى، يضاف إلى ذلك تصاعد وتيرة التهديدات الأمنية المباشرة من جانب إسرائيل من جهة وفي ضوء الحرب الإيرانية- العراقية من جهة أخرى أما مجمل هذه التطورات بدء النظام العربي بشكل عام في أوج ضعفه كما عجز بشكل سافر أمام تحديات المشروع الصهيوني.

فقد برزت ضعف هذا النظام بشكل ملحوظ أمام الغزو الإسرائيلي للبنان وضرب المقاومة الفلسطينية في بيروت وتونس وتجاه المحاولات المتعددة من قبل إسرائيل على الانتفاضة الفلسطينية ١٩٨٧م من جهة وتجاه تطورات الحرب الإيرانية العراقية من جهة أخرى.

وفي الوقت نفسه شهدت تلك الفترة تراجعاً ملحوظاً على صعيد الاهتمام الرسمي بالمسألة الفلسطينية ليصل على سبيل المثال إلى الحدود الدنيا في قمة عمان (الأردن) في عام ١٩٨٧ والتي جاءت قراراتها لتضع تلك المسألة الفلسطينية ضمن القضايا الثانوية في نطاق اهتماماتها.

(١) ستيفن غرين، بالسيف أمريكا وإسرائيل في الشرق الأوسط، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٨، ص ١١٩.

وعلى الجانب الآخر شهدت تلك الفترة تزايداً ملموساً على الصعيد العربي بشكل عام والفلسطيني على وجه الخصوص، بالاستعداد للقبول بالحلول السلمية وتراجعاً واضحاً فيما يتعلق بالمطالب العربية فيما يتعلق بالمسألة الفلسطينية واستمر بروز النهج التسويبي في قرارات القمم العربية حتى مؤتمر القمة الجزائر ١٩٨٨/٩/٧م كما حدد الاتجاه الرفض لنهج التسوية موقفه من خلال رفض الحلول الجزئية والمنفردة والمشاريع التي تنكر الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني وفي الوقت نفسه طالب الولايات المتحدة إلى تغيير موقفها المعادي من م.ت.ف ومن الحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني ونتيجة لضغوط الاتجاه التسويبي جاءت قرارات القمة تؤكد على ضرورة عقد مؤتمر السلام في الشرق الأوسط تحت رعاية الأمم المتحدة كما طرحت هذه القمة مبادرة عربية للسلام أكدت فيها على مجموعة أسس أهمها^(١) :

١. انسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية التي احتلتها منذ عام ١٩٦٧ بما فيها القدس العربية.
٢. إلغاء جميع الإجراءات الإلحاق والضم وإزالة المستعمرات التي أقامتها إسرائيل في الأرض الفلسطينية والعربية منذ عام ١٩٦٧.
- وضع الضفة الغربية وقطاع غزة لفترة انتقالية تحت إشراف الأمم المتحدة ولمدة لا تزيد عن بضعة أشهر.
- تمكين الشعب الفلسطيني من ممارسة حقوقه الوطنية الثابتة بما فيها حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة بعاصمته القدس

^(١) <http://www.arableagueonline.org/arablague/index.jsp>

على ترابه الوطني بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية الممثلة الوحيدة للشعب الفلسطيني ، وذلك وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

- ضمان حرية العبادة وممارسة الشعائر الدينية لجميع الأديان في الأماكن المقدسة في فلسطين.

- وضع مجلس الأمن ضمانات السلام بين جميع دول المنطقة المعنية بما فيها الدولة الفلسطينية المستقلة في حين أن الاتجاه الرفض لم يحد الأسس التي تركز عليها سياسته تجاه المسألة الفلسطينية، وهنا وقع هذا الاتجاه الرفض في تناقض ما بين سياساته المعلنة لرفض أي تسوية سلمية وبين قبول لقرارات تلك القمة.

وهذا يعني أن نهج التسويي أصبح يفرض نفسه على قرارات القمم العربية خصوصاً بعد رجوع مصر إلى حظيرة جامعة الدول العربية، حيث جاءت قمة دار البيضاء ٢٣-٢٦/٥/١٩٨٩^(١) لتؤكد على تأييد عقد مؤتمر سلام في الشرق الأوسط ودعوة الولايات المتحدة إلى تطوير موقفها اتجاه م. ت. ف والحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني.

ومع دخول العراق الكويت عام ١٩٩٠ دخل النظام العربي في حلقة جديدة من حلقات الخلافات العربية . العربية. إلا أن هذه الخلافات تختلف عن الخلافات السابقة في عدد من الاعتبارات أهمها :

١. الانقسام في النظام العربي كان وللمرة الأولى انقساماً إلى معسكرين شبه متوازيين الأمر الذي أدى إلى شلل في آليات العمل العربي المشترك.
٢. غلب عليها حالة من الرفض والعزوف لأي نوع من التصالح وبناء الجسور بين الأطراف العربية.

وفي فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وخروج العراق من الكويت لم يتحقق تقدم جوهري في مسألة المصالحة العربية وذلك على الرغم من الانفراج النسبي الذي

(1) <http://www.arableagueonline.org/arablague/arabic/vel/2anjsp2/evel-id=202>

شهدته العلاقات العربية مع دول الخليج . باستثناء الكويت من ناحية والدول العربية التي انحازت إلى العراق من ناحية أخرى ويرجع ذلك لعدة أسباب أهمها :

١. استمرار بعض تداعيات حرب الخليج ومن مقدمتها عدم إمكان حل العقدة العراقية الكويتية.

٢. عدم حدوث تقدم في علاقات الكويت بالدول التي انحازت إلى العراق.

٣. بروز خلافات ثنائية أخرى لا ترتبط بحرب الخليج ساهمت في تعميق الخلافات وزيادة حدة التوتر في الخلافات الحدودية بين الدول العربية.

كان لهذه الخلافات أثره على المسألة الفلسطينية من حيث أوليات الاهتمام العربي ،بالإضافة إلى وقوف م.ت.ف إلى جانب العراق في حربه مما أثر على العلاقات الفلسطينية بالدول العربية والخليجية على وجه الخصوص.

خامسا : النظام العربي والاندفاع نحو نهج نسوية المسألة

الفلسطينية:

مع تطور الأحداث على امتداد الفترة اللاحقة لحرب الخليج الثانية بدأ واضحا الاندفاع العربي نحو القبول بالحلول السلمية من خلال المشاركة في مؤتمر السلام في مدريد واختيار الدول العربية السلام كخيار استراتيجي طبقاً لقرار مجلس الجامعة رقم ٥٠٩٢ لعام ١٩٩١ ويرجع ذلك كما سبق وأن ذكرنا إلى انفراد الولايات المتحدة بالهيمنة على العالم(القطبية الواحدة) بالإضافة إلى ما ترتب عليه حرب الخليج من تدمير البنية الاقتصادية والعسكرية للعراق الذي يعتبر من أقوى الدول العربية (الرافضة) لنهج التسوية وخروجه فعلياً من دائرة الصراع.

كذلك تغليب المتناقضات العربية . العربية على المتناقضات العربية . الإسرائيلية نتيجة لافتقاد التضامن العربي والانقسام العميق في الصف العربي وشلل مؤسسات العمل العربي المشترك بالإضافة إلى تطوير التحالف الاستراتيجي بين إسرائيل . الولايات المتحدة وما ترتب عليه من التزام أمريكا بتزويد إسرائيل

بالتكنولوجيا الراقية ومساندتها اقتصادياً وعسكرياً بما يضمن استمرار تفوقها على كل الدول العربية.

وشكلت سوريا . مصر . السعودية في المرحلة اللاحقة محور جديد في العلاقات العربية يسعى إلى تعزيز العمل العربي المشترك نحو السلام بمعنى إيجاد صيغة عربية مشتركة لتحقيق حل عادل وشامل للصراع العربي الإسرائيلي والمسألة الفلسطينية، وسمي هذا المحور باسم إعلان دمشق ١٩٩٣ م.^(١)

وشكل هذا الإعلان محطة مهمة في المشهد العربي الذي أسفرت عنه حرب الخليج الثانية والذي يسعى إلى صياغة مواقف عربية على أسس جديدة ثم استخلاص معظمها من تداعيات حرب الخليج.

كما أكد ذلك المحور في إعلانه على جملة من المبادئ العربية التي تسعى إلى إعادة التنسيق والتضامن وجاءت معظم بيانات الصادرة عن هذا المحور لتؤكد أهمية النهج التسويي خلال هذه المرحلة والذي أصبح يحظى بالإجماع العربي ويمكن أن نحدد أهم الأسس التي يستند عليها هذا المحور في نهجه التسويي في التالي:^(٢)

١. التأكيد على إقامة سلام عادل وشامل بما يخدم المصالح والقضايا العليا للأمة العربية.
٢. الالتزام بقرارات الأمم المتحدة وعلى وجهه الخصوص ٢٤٢، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام بما يضمن الانسحاب الإسرائيلي التام من الأرض العربية المحتلة بما في ذلك القدس العربية.

(١) http://www.cps-lebanan.org/arabic/pub/abaab/nu/abaab_4b.html.

(٢) للمزيد انظر :

نص البيان الصادر عن وزارة الخارجية دول إعلان دمشق القاهرة ٢٩/١٢/١٩٩٦، وثائق عربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٠ ربيع، ١٩٩٧، ص ١٩٩-٢٠٠.

٣. انسحاب إسرائيل الكامل من الأرض العربية المحتلة وضمن ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه المشروعية بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.
 ٤. دعم الجهود والمواقف الفلسطينية في عملية السلام ومن خلال المفاوضات الثنائية أو من خلال الاتفاقات التي وقعت ما بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي.
 ٥. أما أمريكا فقد طالب هذا المحور الولايات المتحدة بالعمل على تأكيد وضمن التعهدات التي تم التوصل إليها خلال محادثات السلام باعتبار أن ذلك هو الطريق الوحيد لإحياء عملية السلام وإعادتها إلى مسارها الصحيح.
 ٦. مطالبة الولايات المتحدة بضمن عدم استخدام العون المالي الأمريكي في تنفيذ سياسة الاستيطان الإسرائيلي ضمن هذا السياق شهدت المنطقة العربية على امتداد الفترة ما بعد مؤتمر مدريد وحتى نهاية رئاسة كلينتون ٢٠٠١م جملة من التطورات التي عززت من مكانة سياسة التوجه التسويي والتي باتت تشكل ركناً أساسياً في الاستراتيجية النظام العربي.
- لقد تمكن هذا المحور تحت غطاء التضامن العربي من استغلال تأثيره على مسار السياسة العربية تجاه المسألة الفلسطينية بهدف السعي نحو تحقيق تسوية سلمية ويرجع هذا إلى جملة اعتبارات يمكن إجمالها في الآتي :
١. الثقل السياسي والاستراتيجي لهذا المحور ونفوذه على الصعيد العربي.
 ٢. حظيت سياسة هذا المحور بدعم وتأييد الولايات المتحدة الأمريكية.
 ٣. تمكن الولايات المتحدة من تضيق نطاق التحرك للاتجاه الراض لنهج التسوية من خلال فرض عقوبات على ليبيا والعراق بالإضافة إلى وضع الفصائل الفلسطينية المعارضة على قائمة الإرهاب.

كما اعتبرت الدول العربية بأن الدور الأمريكي خلال هذه المرحلة هو الدافع الرئيسي لدخولها في العملية السلمية، حيث ارتبطت تلك المشاركة بالدور الذي يمكن أن تقوم به الولايات المتحدة في دعم المفاوضات، بصفتها حجر الزاوية في هذه العملية وباعتبارها القادرة على ترجمة أهداف عملية السلام إلى خطوات عملية.

فالأطراف العربية لا تنظر إلى الولايات المتحدة بصفتها القوة الوحيدة فحسب، أو بصفتها أحد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ولكن تنظر إليها بصفتها الراعي الرئيسي لمؤتمر السلام.

وبالرغم من توضيح الجانب العربي لأهمية الدور الأمريكي في الاتصال بأطراف الصراع إلا أنه أضح أن الاتصال الأمريكي ليس هدف إنما وسيلة نحو البحث عن كيفية تخطي العقبات القائمة في وجه عملية السلام كما أن الدور الأمريكي كشريك كامل يجب أن يكرس لدعم الشرعية الدولية وتنفيذ قرارات والأسس التي تستند عليها عملية السلام.

وشكل مؤتمر القمة العربية الرابعة عشر المنعقدة في القاهرة ٢١-٢٣ يونيو ١٩٩٦ أول تجسيد لسياسية التنسيق والتعاون العربي نحو التسوية السلمية خلال فترة ما بعد حرب الخليج الثانية وأصبحت عملية مواصلة السلام هدف وخيار استراتيجي عربي وفق لمبادئ مؤتمر مدريد.

كما أكد هذا المؤتمر على ضرورة تكثيف التشاور والتعاون العربي وتدعيم فعاليته سعياً لاستنهاض الأمة ولم شملها وبناء التضامن العربي باعتبارها السبيل إلى تحقيق مبادئ وأهداف العمل العربي المشترك.

كما طرحت الدول العربية خلال هذه القمة مجموعة أسس ومبادئ لعملية التسوية السلمية الجارية في المنطقة وهي^(١):

١. أن تحقيق السلام الشامل والعادل في الشرق الأوسط يستوجب انسحاب إسرائيل الكامل من كافة الأراضي المحتلة بما فيها القدس العربية وتمكين

(١) <http://www.arableguelonline.org/arablague/arabic/vel/2anjsp2/evel-id=202>

الشعب الفلسطيني من ممارسة حقه في تقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.

٢. تنفيذ قرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام وعلى هذه الأسس، دعوة الأطراف المعنية إلى استئناف المفاوضات على كافة المسارات.

٣. أن أي إخلال من جانب إسرائيل بهذه المبادئ والأسس التي قامت عليها عملية السلام أو تراجع عن الالتزامات والتعهدات والاتفاقات التي تم التوصل إليها في إطار هذه المسيرة أو المماثلة في تنفيذها من شأنه أن يؤدي إلى انتكاسة عملية السلام بكل ما يحمل من مخاطر وتداعيات تعود بالمنطقة إلى دوامة التوتر تدفع بالدول العربية إلى إعادة النظر في الخطوات المتخذة تجاه إسرائيل فيما يتعلق بعملية السلام.

أما أمريكياً طالبت الدول العربية الولايات المتحدة بضرورة ضمان عدم إخلال إسرائيل بأسس العملية السلمية ووفائها بالتعهدات التي تم الالتزام بها سواء بالنسبة للاتفاقات الخاصة بالمرحلة الانتقالية أو بالنسبة لتضاءل مفاوضات المرحلة النهائية باعتبار المسألة الفلسطينية جوهر الصراع العربي - الإسرائيلي.

وفي الوقت نفسه أعطت الدول العربية الشرعية لعمليات المقاومة للاحتلال حيث أكدت على "شرعية المقاومة الوطنية للاحتلال وإدانة كافة أشكال الأعمال الإرهابية والتخريبية" دون تحديد ماهية الاحتلال، وهنا وقعت الدول العربية في تناقض ما بين خيار السلام وبين المقاومة للاحتلال ويرجع ذلك لعدة أسباب منها :

١. الضغط الشعبي العربي والذي يطالب الحكومات العربية بضرورة وضع حد لانتهاكات إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني وإعطاءه الحق في المقاومة.

٢. مطالبة دول الرفض (ليبيا - العراق) بضرورة التفريق ما بين أعمال الإرهاب والمقاومة الوطنية.

أما دول إعلان دمشق (مصر . سوريا . السعودية) أكدت من جديد على أهمية التنسيق العربي خلال هذه المرحلة وأن السلام الذي تسعى إلى تحقيقه هو سلام شامل وعادل والذي تتواصل حلقاته حتى الوصول إلى الهدف الذي اتفق عليه. وحددت دول الإعلان خلا هذه المرحلة (ما بعد مؤتمر القمة العربي ١٩٩٦) مجموعة أسس ومبادئ تستند عليها في العملية السلمية^(١).

- إن المفاوضات التي يجب أن تسعى إلى استئنافها واستمرارها لتحقيق السلام الشامل لا يمكن أن تدور في فراغ بل محكومة بالإطار الذي اتفق عليه في مؤتمر مدريد.

- الالتزام بقرارات مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ ومبدأ الأرض مقابل السلام والانسحاب الكامل وإحقاق الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني.

- ليس من المقبول أن يسعى أي طرف بالقول أو الفعل إلى إهدار هذه المرجعية القانونية لأنها تشكل الأساس التي قامت عليها المفاوضات الثنائية منذ مؤتمر مدريد ١٩٩٢.

- ليس من حق أي طرف أن يستبعد من دائرة التفاوض ما يرون له استبعاده فكل الأطراف ملزمة بالتفاوض حول كافة المسائل المدرجة في جدول الأعمال طبقاً لصيغة مدريد.

- الالتزام بما تم الاتفاق عليه أو التوصل إليه مع إسرائيل كذلك عدم اللجوء إلى التهديد وفرض سياسة الأمر الواقع.

(١) للمزيد انظر :

نص البيان الصادر عن وزارة خارجية دول إعلان دمشق، القاهرة، ٢٩/١٢/١٩٩٦، وثائق عربية، مجلة الدراسات الفلسطينية عدد ٣٠ ربيع، ١٩٩٧.

نص بيان الصادر عن وزارة خارجية دول إعلان دمشق، دمشق ١٢/١/١٩٩٨، وثائق عربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٧، شتاء ١٩٩٩، ص ٢١٩-٢٢٠.

نص البيان الختامي الصادر عن الاجتماع الخامس عشر، لوزارة خارجية دول إعلان دمشق، ٢٦/٦/١٩٩٧، وثائق عربية، مجلة الدراسات الفلسطينية، عدد ٣٢، خريف ١٩٩٧، ص ١٩٦.

- الأمن لا يتحقق باحتلال أراضي الغير وتجاهل حقوقهم المشروعة أو اعتناق مفاهيم التوسع الإقليمي والتفوق أو بتكديس أسلحة الدمار الشامل واللجوء إلى القمع والعنف.

- دعوة إسرائيل إلى التعاون لاستكمال السلام وإثبات هدف التزامها بالسلام المطبق.

- مطالبة الولايات المتحدة بمتابعة جهودها لحمل إسرائيل على تنفيذ وتطبيق ما تم الاتفاق عليه.

وجاءت تأكيد دول إعلان دمشق على هذه الأسس والمبادئ نتيجة لعدم التزام إسرائيل بما تم الاتفاق عليه مع م. ت. ف بالإضافة إلى مطالبة إسرائيل وباستمرار المنظمة الفلسطينية بضرورة التنازل عن بعض المطالب والحقوق وانعكس ذلك من خلال مجموعة اتفاقات ما بين إسرائيل والمنظمة الفلسطينية خلال الفترة ما بين مؤتمر مدريد وحتى انعقاد مؤتمر القمة العربي في القاهرة ١٩٩٦م.

وفي مؤتمر القمة العربي الثاني الذي انعقد في القاهرة ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠ فكان أحد أسباب انعقاده هو الانتفاضة الثانية الفلسطينية في ٢٨/٩/٢٠٠٠ بالإضافة إلى الضغط الشعبي والذي يطالب بضرورة الرد على الانتهاكات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطيني وجاءت قرارات هذه القمة أقل اندفاعاً نحو النهج التسويبي الذي اتسمت به القمة السابقة، فتم التأكيد على ضرورة تقديم الدعم المالي للانتفاضة الفلسطينية والتضامن مع الشعب الفلسطيني في نضاله من أجل استعادة حقوقه المشروعة والدعم المطلق لصمود الشعب الفلسطيني في كفاحه من أجل استعادة هذه الحقوق. والتأكد على أن الانتفاضة جاءت تعبيراً عن مرارة الإحباط بعد سنوات طويلة من الترقب وانتظار ما تؤدي إليه التسوية السلمية السياسية التي لم تحقق نتائجها بسبب^(١) تعنت إسرائيل ومماطلتها وتراجعها عن تنفيذ التزاماتها).

(١) قرارات القمة العربية الخامسة عشر، القاهرة، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٠، منشورات جامعة الدول العربية، القاهرة، ٢٠٠٢.

وفي الوقت نفسه أكدت قرارات القمة على (أن السلام خيار استراتيجي للدول العربية) (١).

وأجمالاً يمكن القول بأن الموقف العربي تجاه المسألة الفلسطينية خلال مراحلها الأولى اتسمت بالمواقف الراضية لإسرائيل كدولة ومشروع اسيتطاني على ارض فلسطين ورفض كافة القرارات والمشاريع التسوية على اعتبار إن ذلك يعد تقريبا في المسألة الفلسطينية أدى هذا الرفض إلى مجابهة عسكرية مع إسرائيل في حروب متعددة وفي مرحلة ما بعد حرب ١٩٧٣م برز التوجه السلمي في النظام العربي بشكل واضح حيث أصبح ينظر إلى إسرائيل كحقيقة واعتبار المجابهة معها في حكم الأمر المتعذر، وكما سيقود إلى الحد من السياسة العدوانية والتوسعية لإسرائيل كما ستؤدي بالضرورة إلى حل واقعي ومقبول للمسألة الفلسطينية، وبدأت الخلافات العربية _العربية مع توقيع مصر لاتفاقية السلام مع إسرائيل وبرز تيار رافض للنهج التسوي للمسألة الفلسطينية ولكن خلال المراحل اللاحقة ما بعد ١٩٩٦م تبلور موقف جماعي عربي نحو القبول المتزايد بالحلول السلمية معتبراً إسرائيل هي المسئولة على إعادة المنطقة إلى أجواء التوتر ومظاهر العنف نتيجة ممارستها واعتداءاتها وحصارها للشعب الفلسطيني كما استندت الدول العربية في رؤيتها للمسألة الفلسطينية على الأسس التالية :

١. التأكيد على قراري مجلس الأمن ٢٤٢، ٣٣٨ وقرار الجمعية العامة ١٩٤ وسائر القرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.
٢. التأكيد على مبدأ الأرض مقابل السلام.
٣. التسليم بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني بما في ذلك حقه في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس.
٤. انسحاب إسرائيل من الضفة وقطاع غزة .

(١) نص قرارات القمة العربية الخامسة عشر، القاهرة، ٢١-٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢، منشورات جامعة الدول العربية، القاهرة ٢٠٠٢.

